

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات



مشروع قرار لوزير العدل والحريات
بتحديد اختصاصات وتنظيم
كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة

فبراير 2012

المقترح الثاني

مشروع قرار لوزير العدل والحريات

رقم بتاريخ

بشان اختصاصات وتنظيم كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة

المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

وزير العدل والحريات،

بناء على الظهير الشريف رقم 1-74-338 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1394 (15 يوليو 1974) المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة ، كما تم تغييره وتتميمه ؛
وعلى الظهير الشريف رقم 1.11.148 صادر في 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011) بتنفيذ القانون رقم 34.10 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.338 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1394 (15 يوليو 1974) المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1-91-225 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) بتنفيذ القانون رقم 41-90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية ولاسيما المادتين 2 و 51 من القانون المذكور ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1-97-65 الصادر في 4 شوال 1417 (12 فبراير 1997) بتنفيذ القانون رقم 53-95 القاضي بإحداث محاكم تجارية ولاسيما المواد 2 و 3 و 25 منه ؛

والظهير الشريف رقم 1-06-07 صادر في 15 من محرم 1427 بتنفيذ القانون رقم 03-80 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية (ج.ر. بتاريخ 24 محرم 1427 - 14 فبراير 2006) ؛

وعلى المرسوم رقم 2-96-467 الصادر في 8 رجب 1417 (20 نوفمبر 1996) يغير بموجبه المرسوم رقم 2-74-498 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1394 (16 يوليو 1974) تطبيقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 338-74 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1394 (15 يوليو 1974) المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2-92-59 الصادر في 18 من جمادى الأولى 1414 (3 نوفمبر 1993) بتطبيق القانون رقم 41-90 المحدثة بموجبه محاكم إدارية ولاسيما المادة الثانية منه ؛
وعلى المرسوم رقم 2-97-771 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1418 (28 أكتوبر 1997) بتحديد عدد المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية ومقارها ودوائر اختصاصها ، كما وقع تتميمه بالمرسوم رقم 2-00-280 الصادر في 17 من ربيع الأول 1421 (20 يونيو 2000) ؛

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
الإمضاء :

تأشيرة

وزير الاقتصاد والمالية

الإمضاء :

وعلى المرسوم رقم 2.11.473 صادر في 15 من شوال 1432 (14 سبتمبر 2011) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط ؛

وعلى المرسوم رقم 2.10.310 صادر في 7 جمادى الأولى 1432 (11 أبريل 2011) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل والحريات، ولا سيما المادة 14 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (02 ديسمبر 2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري ؛

وعلى المرسوم رقم 2.11.445 صادر في 7 ذي الحجة 1432 (4 نوفمبر 2011) بتحديد عدد محاكم الاستئناف المحدثة بها أقسام الجرائم المالية وتعيين دوائر نفوذها ؛

وعلى المرسوم رقم 2-75-832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) في شأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.11.681 صادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25 نوفمبر 2011) في شأن كفاءات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية ؛

وعلى المرسوم رقم 2-75-864 الصادر في 17 من محرم 1396 (19 يناير 1976) في شأن نظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا في مختلف الوزارات ؛

وعلى قرار وزير العدل والحريات رقم 90-441 الصادر في 12 من محرم 1408 (7 سبتمبر 1987) بتحديد اختصاصات وتنظيم كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة

بالمحاكم ، كما تم تتميمه وتعديله.

بناء على قرار لوزير العدل والحريات رقم 01-934 صادر في 4 ذي القعدة 1421 (29 يناير 2001) بتعديل القرار رقم 90-441 الصادر في 12 من محرم

1408 (7 سبتمبر 1987) بتحديد اختصاصات وتنظيم كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة بالمحاكم قرر ما يلي :

المادة 1 :

تعدل وتتمم مقتضيات قرار وزير العدل رقم 01-934 الصادر في 4 ذي القعدة 1421 (29 يناير 2001) بتحديد اختصاصات وتنظيم كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة لدى المحاكم، وذلك بإحداث أقسام ومصالح بكتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بمختلف محاكم المملكة، وفق الجدول الملحق رفقته.

المادة 2 :

يمارس رؤساء كتابة الضبط الاختصاصات المخولة لهم تحت السلطة المباشرة للكاتب العام.

المادة 3 :

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

حور بالرباط في

الإمضاء :

جدول ملحق

كتابة الضبط	التعويض عن المهام
مصلحة بالإدارة المركزية	قسم بالإدارة المركزية
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة الوكالة المالية وصندوق المحكمة ▪ مصلحة القضايا المدنية ▪ مصلحة القضايا الاجتماعية ▪ مصلحة القضايا الجنحية ▪ مصلحة القضايا الجنائية ▪ مصلحة التبليغ والتنفيذ الزجري ▪ مصلحة الجرائم المالية ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني 	<p style="text-align: center;">كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء-الرباط-فاس مراكش</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة الوكالة المالية وصندوق المحكمة ▪ مصلحة القضايا المدنية ▪ مصلحة القضايا الاجتماعية ▪ مصلحة القضايا الجنحية ▪ مصلحة القضايا الجنائية ▪ مصلحة التبليغ والتنفيذ الزجري ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني 	<p style="text-align: center;">كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمكناس</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة التبليغ والتنفيذ الزجري والوكالات المالية ▪ مصلحة القضايا المدنية ▪ مصلحة القضايا الاجتماعية ▪ مصلحة القضايا الزجرية ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني 	<p style="text-align: center;">كتابة الضبط بباقي محاكم الاستئناف</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة القضايا المدنية الجماعية ▪ مصلحة القضايا المدنية الفردية ▪ مصلحة التبليغات والتنفيذات القضائية ▪ مصلحة الوكالات المالية وصندوق المحكمة ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني 	<p style="text-align: center;">كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية المدنية المصنفة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة القضايا الجنحية الابتدائية ▪ مصلحة القضايا الجنحية الاستئنافية ▪ مصلحة قضايا الأحداث والتحقيق ▪ مصلحة التبليغ والتنفيذ الزجري والوكالات المالية ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني 	<p style="text-align: center;">كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية الزجرية المصنفة</p>

التعويض عن المهام	كتابة الضبط
قسم بالإدارة المركزية	مصلحة بالإدارة المركزية
كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية الاجتماعية المصنفة	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة القضايا الاجتماعية ▪ مصلحة قضايا الأسرة ▪ مصلحة التنفيذات والتبليغات القضائية ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني
كتابة الضبط بباقي المحاكم الابتدائية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة القضايا المدنية ▪ مصلحة القضايا الجنحية ▪ مصلحة التنفيذ الزجري والوكالات المالية ▪ مصلحة قضايا الأسرة ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني
كتابة الضبط بمحاكم الاستئناف التجارية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة القضايا التجارية ▪ مصلحة القضايا الاستعجالية والخبرة ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني
كتابة الضبط بالمحاكم التجارية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة السجل التجاري ▪ مصلحة القضايا التجارية ▪ مصلحة التنفيذ والتبليغ وصعوبات المقاول ▪ مصلحة الوكالات المالية وصندوق المحكمة ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني
كتابة الضبط بمحاكم الاستئناف الإدارية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة قضاء الإلغاء ▪ مصلحة القضاء الشامل ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني
كتابة الضبط بالمحاكم الإدارية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مصلحة قضاء الإلغاء ▪ مصلحة القضاء الشامل ▪ مصلحة التبليغات والتنفيذات ▪ مصلحة التدبير الإداري والتقني